

رقم الملف
رقم الموردين
رقم الانشاء
٢٠١٥/٣٩
٢٠١٥/٣٩
٢٠١٥/٣٩

٢٠١٥/٣٩

دولة رئيس مجلس الوزراء

الموضوع: التقرير الأول للجنة متابعة المواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء.

المرجع: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٥/٣٩ (تشكيل لجنة متابعة المواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء).

عطفاً على المادة الثالثة من القرار رقم ٢٠١٥/٣٩ (تشكيل لجنة متابعة المواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء)،

أرفع لدولتكم التقرير الأول للجنة.

للتفضل بالاستلام.

رئيسة اللجنة



المهندسة سلام يموت



الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

التقرير الأول للجنة سلامة الغذاء

بالنظر الى الأهمية التي يوليها مجلس الوزراء لموضوع سلامة الغذاء في لبنان باعتبارها مسألة ذي اولوية،
وبهدف تقليص الانعكاسات السلبية لأي موضوع يتعلق بسلامة الغذاء،
وعلما ان لبنان يتبع نظام متعدد السلطات في ادارة سلامة الغذاء،
قرر مجلس الوزراء بقراره رقم 43 تاريخ 2014/11/27 تشكيل لجنة تكون مهمتها متابعة المواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء
وما تقتضيه من تنسيق وتدابير من الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات المعنية.

تشكلت اللجنة المذكورة أعلاه بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2015/39 (مرفق ملحق رقم 2) برئاسة ممثل عن رئاسة
مجلس الوزراء المهندسة سلام يموت وعضوية كل من :

- المهندسة مريم عيد، ممثلة وزارة الزراعة
- المهندس فريد كرم والسيدة وفاء حوماني ممثلي وزارة الصحة العامة
- العقيد د. حسن ايوب، ممثل وزارة الداخلية والبلديات
- القاضي زياد ابو حيدر، ممثل وزارة العدل
- السيد غسان صياح والسيدة سمر مالك، ممثلي وزارة البيئة
- المهندس حيدر معاوية، ممثل وزارة الطاقة والمياه
- السيد جهاد فاعور، ممثل وزارة المالية (إدارة الجمارك)
- الدكتور ايلي بو يزيك، ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة
- المهندسة لينا عاصي، ممثلة وزارة الصناعة
- السيد امين ذبيان، ممثل وزارة السياحة

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات تداولت خلالها مواضيع الساعة المتعلقة بسلامة الغذاء وكيفية بلورة دور اللجنة، كما تم الاطلاع
على بعض القوانين والتشريعات المرعية الإجراء وتطرق الى اقتراح قانون سلامة الغذاء - "قانون د. باسل فليحان" كما عدلته
اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة - ورأي ممثلي الادارات المعنية بنسخته الاخيرة.

باشرت اللجنة بدراسة نظام سلامة الغذاء في لبنان فاطلعت على اوراق عمل مقدمة من قبل كل من وزارة الصحة العامة والزراعة والصناعة والاقتصاد والتجارة تصف مسؤولية كل منها بالنسبة للرقابة على سلامة الغذاء والمعايير والتراخيص والشهادات المعمول بها.

وتبيّن من تحليل الوثائق المقدمة من قبل أعضاء اللجنة الحاجة الى:

- تحديد دقيق لدور وصلاحيات كل من الادارات المعنية وفق مراحل انتاج الغذاء من المزرعة الى المستهلك؛
- تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف واستنتاج الثغرات خاصة أنه لم يسبق ان وضعت مقارنة تبين واقع حال نظام سلامة الغذاء ليبنى على الشيء مقتضاه؛
- ايجاد آلية تنسيق فعلي بين مختلف الإدارات المعنية بسلامة الغذاء، والتنسيق يحتاج إلى آلية وأدوات والتزام من قبل الإدارات المعنية؛
- تواجه الإدارات تحديات عدة في الموارد البشرية والتقنية والمادية، وإنّ اي تحرك في هذا المجال لا بدّ أن يعتمد على تفعيل دور الوزارات والإدارات المعنية والتشديد على أهمية التنسيق بينها لبلوغ الهدف.

وانصبت اللجنة على جمع المعلومات المقدمة من قبل ممثلي الوزارات وبدأت بإعداد جدولين شاملين : جدول المنتجات النباتية وجدول المنتجات الحيوانية، يتضمنان مهام الوزارات والادارات العامة بحسب المراحل التي تمر بها السلعة الغذائية لغاية وصولها الى المستهلك وهي: الاستيراد، المزارع، النقل، التصنيع، التخزين، العرض والبيع، والتقديم. يكون هذين الجدولين أساس تحليل مختلف مراحل الانتاج الزراعي لايجاد الثغرات و/أو تضارب الصلاحيات قبل اقتراح التشريعات اللازمة لتحسين الوضع القائم. وستكمل اللجنة عملها بمسح الوضع القائم بإعداد جداول لا :

- الدهون والزيوت
- محضرات غذائية (مياه ومرطبات، متممات غذائية، أغذية الأطفال، الخ.)
- منتجات أخرى (الأدوية الزراعية، المبيدات الحشرية، الخ.)

وخلصت اللجنة الى وضع اقتراح لخطة عملها في اطار المهام الموكلة اليها وفقاً للملحق رقم 1 ووضعت الاقتراحات التالية:

اولاً: خطة العمل والاقتراحات:

توصلت اللجنة من خلال المداولات والطروحات التي تناولتها في اجتماعاتها الأولية، الى ان الوضع القائم يتطلب معالجة سريعة وفعالة ولكن غير متسّعة، مع التركيز على ضرورة التنسيق المستمر. هناك فرصة للإصلاح - نظراً للحالة المستجدة

حول تسليط الضوء على شؤون ذات صلة بموضوع سلامة الغذاء والانعكاسات الصحية الناتجة عنها - من خلال تفعيل دور الإدارات والعمل الدؤوب الطويل الأمد لخلق آليات وأدوات للتنسيق الفعلي والمتابعة. ولذلك تضع اللجنة التوصيات التالية:

- إطلاق قاعدة بيانات "السجل الوطني الموحد للمؤسسات الغذائية في لبنان" (LENFER) المتواجدة لدى وزارة الزراعة والتي يعمل على تطويرها برنامج الجودة (Qualeb) لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإدارات الأخرى المعنية، وهي قاعدة بيانات مركزية ستتضمن مختلف المؤسسات الغذائية ونشاطاتها وأعمال الرقابة عليها بحيث يمكن الولوج الى المعلومات المطلوبة عبر موقع الكتروني. يواكب إطلاق هذه القاعدة سلسلة دورات لتدريب الإدارات المعنية على استعمال البرنامج المعلوماتي واستكمال المعلومات المتواجدة فيه من قبل الإدارات المعنية بالترخيص والمراقبة في المناطق اللبنانية كافة؛

- تطبيق خطة العمل المرفقة في الملحق رقم 1 والتي تعتبر عملاً جديداً وفريداً من نوعه في التنسيق بين الإدارات وهو عمل متوسط الأمد ولكنه أساسي في ظل محدودية القدرات والموارد البشرية والتقنية والمادية في مختلف الوزارات والإدارات العامة؛

- بذل الجهود اللازمة لتفعيل عمل المجلس اللبناني للاعتماد (COLIBAC)؛

- إضافة عضو ثان في اللجنة يمثل مديرية الشؤون البلدية والقروية وذلك وفقاً للدور الذي تلعبه البلديات بكشف وتحديد المؤسسات الزراعية.

وتأمل اللجنة ان تأتي خطة التنسيق المرجوة لتضافر الجهود واختصار الإجراءات وتوفير الموارد وتعزيز الشفافية، بحيث تبني كل ادارة على نتائج الأعمال والرقابة للإدارات الأخرى لتحقيق النتائج المرجوة من تفعيل سلامة الغذاء.

بناء لما تقدم،

ولكي تحظى أعمال اللجنة بالطابع العلمي والموضوعي خصوصاً وأن آلية التنسيق وادواتها تتطلب جهوداً لا بد منها، ومراحل لا يمكن اختصارها، كما تحتاج الى استيعاب وتفهم لواقع دور الجهات المعنية والامكانيات المتوفرة لخلق هذا الموقع التنسيق،

تتمنى اللجنة تقديم الدعم اللازم لنشاطها وجهودها بضم شخصين يعملان على الشؤون اللوجيستية وجمع المعلومات وتصنيفها وإدخالها في قاعدة بيانات بشكل دائم. كما تطلب اللجنة منسق معلوماتية لتحديث الموقع الالكتروني وقاعدة البيانات المزمع انشاؤها.

بذلك يمكن أن تنهي اللجنة الأعمال التي اعتبرت أولوية وفق الجدول الزمني التالي (أي بغضون خمسة أشهر من تاريخ ابتداء أعمالها) علماً أنها تلتقي بشكل أسبوعي:

شهر	2	3	4	5	6	7	8	9	10
البند من برنامج العمل									
1. توثيق مهام الوزارات									
2. توحيد المعايير									
4. انشاء قاعدة بيانات مركزية									
6. انشاء موقع الكتروني									

وعليه،

ترفع اللجنة تقريرها الأول هذا مقترحة الموافقة على مشروع خطة عملها واقتراحاتها ومنحها الدعم المعنوي والمادي اللازمين للسير قدماً في المهمة الوطنية الموكلة اليها.

(ملحق رقم 1)

مشروع برنامج عمل اللجنة

أولاً: في القوانين والإجراءات

1. تحليل مختلف مراحل الانتاج الغذائي (من المزرعة حتى الطاولة) للكشف على الإجراءات المتخذة حول مراقبة سلامة الغذاء، والنصوص القانونية المعتمدة وتحديد نقاط القوة والضعف بغية اعادة صياغة للإجراءات اللازمة من خلال قرارات تتخذ من الإدارات المعنية.
2. توحيد المعايير الرسمية لصحة الغذاء من خلال اعتماد المواصفة اللبنانية الالزامية رقم 656 من كافة الجهات المعنية ونشر تلك المعايير على كافة العاملين في المجال الغذائي من خلال كتيبات توجيهية.
3. العمل على وضع المراسيم التطبيقية لقانون القواعد الفنية واجراءات تقييم المطابقة رقم 2012/224.
4. انشاء قاعدة بيانات لكافة اللجان والهيئات الوطنية المعنية بشؤون الغذاء.
5. النظر في شروط الترخيص المعدة من قبل الوزارات المناطة بالترخيص وإضافة شروط جديدة عليها مثل الزام كافة المؤسسات الغذائية بتحديد شخص مؤهل معني بشؤون سلامة الغذاء (Person In Charge).

ثانياً : في تفعيل الرقابة:

6. انشاء قاعدة بيانات مركزية حول مختلف المؤسسات الغذائية ونشاطاتها وأعمال الرقابة عليها في كافة المناطق اللبنانية ووضع آلية لاستعمال قاعدة البيانات من قبل جميع الجهات المعنية.
7. وضع آلية للاستفادة من نتائج الفحوصات المخبرية بهدف تقييم المخاطر ووضع خطة وقائية مسبقة.
8. الاطلاع على عمل وحدات الحجر الصحي والرصد الوبائي ووضع آلية لكيفية الاستفادة من نتائج عملهم في مجال سلامة الغذاء.
9. انشاء قاعدة بيانات المراقبين المتخصصين من مختلف الإدارات مع وصف لمؤهلاتهم المهنية.
10. وضع آلية للتعاون مع الجامعات المعنية بشؤون الغذاء.

ثالثاً: في التثقيف:

11. ايجاد مساحة حوار مع كافة المعنيين بسلسلة الغذاء لمناقشة مخاوفهم والتحديات التي يواجهونها بغية تأمين المساعدة والتسهيلات الممكنة.
12. وضع برنامج تدريبي الزامي موحد لكافة المحترفين في المجال الغذائي يتضمن الشروط الأساسية الواجب احترامها اضافة الى واجبات العاملين في القطاع الغذائي.

رابعاً : في التوعية:

13. وضع الأطر العامة والإجراءات لتوعية المواطنين حول سلامة الغذاء كونهم الحلقة الأخيرة في السلسلة.
14. اصدار تقارير دورية في الاعلام حول مختلف النشاطات والاجراءات المتخذة في هذا المجال مما يرفع مستوى ثقة المستهلك في الدولة واجهزتها.

العقيد د. حسن أيوب
عضو
ممثل وزارة الداخلية والبلديات

السيدة وفاء حوماني
عضو
ممثلة وزارة الصحة العامة

المهندس فريد كرم
عضو
ممثل وزارة الصحة العامة

المهندسة مريم عيد
عضو
ممثلة وزارة الزراعة

السيد امين ذبيان
عضو
ممثل وزارة السياحة

السيدة سمر مالك
عضو
ممثلة وزارة البيئة

السيد غسان صياح
عضو
ممثل وزارة البيئة

القاضي زياد ابو حيدر
عضو
ممثل وزارة العدل

المهندسة لينا عاصي
عضو
ممثلة وزارة الصناعة

السيد لطفي بو يزك
عضو
ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد جهاد فاعور
عضو
ممثل وزارة المالية

السيد حيدر معاوية
عضو
ممثل وزارة الطاقة والمياه

المهندسة سلام يموت
رئيسة اللجنة
ممثلة رئاسة مجلس الوزراء